كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

فنقلات الزمخشري النحوية في سورة آل عمران

" دراسة تأصيلية تحليلية "

إعداد

د / حمادة عبد الإله حامد

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك
جامعة جازان – المملكة العربية السعودية

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٩م)

الملخص باللغة العربية

يدور البحث في فلك ما يسمى نحتا : (الفنقلات) وهي تلك الفنقلات النحوية التي ألفيتها في تفسير الزمخشري، وقد اخترت سورة آل عمران نموذجا، فيممت نحو كل مسألة نحوية صدّرها الزمخشري بقوله : فإن قيل أو فإن قلت بالتأصيل والتحليل ، فآنستها تسع فنقلات نحوية ، جعلت قبلها مقدمة ، وقفوتها بخاتمة وفيها نتائج البحث ثم التوصية وثبت بمراجع البحث ومصادره، مشفعا ذلك بأقوال العلماء والمفسرين، ورأي البحث فيما عرض له من خلاف نحوي ، مؤيدا بالدليل ما أمكن .

Research Summary

The research in the orbit of the so-called carving: (Fnqlat) These are the grammatical pennants, which I have written in the interpretation of Zamakhshari, and I chose Al-Omran model, and resolved to each issue of grammar Zmakhshri saying: If it is said or if I said the root and analysis, , Made before the introduction, and the conclusion of the conclusion and the results of the research and then recommend and proved the sources of research and sources, prompting the statements of scientists and commentators, and the opinion of the research presented to him of disagreement grammar, supported by evidence whenever possible

مقدمة

الحمدلله حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده ، وصلاة وسلاما تامين أوفيين على خير من نطق بالضاد طرا، وبعد...

آثر ذي أثير، فإنه لا يخفى على شداة العلم وطالبيه ما للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) من مكانة علمية سامقة في علوم العربية؛ فهو عالم نحرير، من جلّة مشاهير اللغة والمفسرين، فتّق أكمام تلك العلوم، وطفق يجمعها من أطرافها، وبوقوفي على تفسيره الكشاف آنسته يطرح كثيرا من المسائل النحوية وغيرها عن طريق الافتراض أو ما يسمى بالفنقلة، وهو نحْتٌ من قوله: (فإن قلتَ ... قلتُ أو ولو قيل ... لقلتُ)، كما في الحوقلة، والبسملة، وقد ألفيت في تفسيره ألفا وخمسمائة واثنتين وأربعين فنقلة ما بين نحو ولغة وفقه وبلاغة وصرف وعقيدة مبثوثة، وهي لا شك طريقة جادة ثرّة، تقدح الذهن، وتدفع القارئ لإمعان النظر، وإجالة الفكر، فتتبجّس له درر نحوية وبلاغية كامنة، ويعد الفراء (ت٢٠٧هـ)، أول من اتبع تلك الطريقة حسب استقصائي، ثم سار على أخْذتِه النحاة والمفسرون من بعده، واتبعوا نُهْجته بإحسان، وساروا على أثارته .

وكتاب الكشاف للزمخشري مشحون زاخر بتلك الفنقلات النحوية واللغوية والبلاغية التي تلقفها المفسرون من بعده، وقعدوا لها كل مرصد، ومنهم أبو حيان الذي لم يألُ جهدا في تتبع فنقلات الزمخشري مفندا وممحصا، ولم يأت في ذلك شيئًا إمرًا، فقد كان هذا هِجِّيراهُ مع الزمخشري في تفسيره على ما سنرى لاحقا.

ولعمري إن بحرا زاخرا مثل هذا لجدير أن تصاد لآلئه، وتُنظر مسائله؛ فهي قمينة بالدرس، وأريضة أن يولي الباحثون وجههتم البحثية شطرها ، وتذهب

قرائحهم آمَتَها،يسبرون غورها ويقفون على دقائقها، ويدركون تشاعيبها، دراسة وتمحيصا، وقد طفت مليا بالدراسات السابقة التي تمس الموضوع فألفيت دراسة، وسْمُها (فنقلات الزمخشري البلاغية في سورة يوسف) للدكتور/ نزار عطا الله أحمد صالح، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ودراسة أخرى تحت عنوان : (فنقلات الزمخشري النحوية في سور الحواميم ، دراسة تأصيلية تحليلية للدكتور علي نجار حسن)، كلية اللغة العربية بأسيوط، جرجا، وكلاهما لم يمس موضوع بحثي، بيد أني لا أنكر إفادتي منهما كثيرا ، فبين هذا البحث وبحثيهما – لا شك– إلٌّ وآصرةٌ فجزاهما الله بما قدما خيرا.

وقد وقع اختياري على سورة آل عمران نموذجا، كون فنقلاتها تناسب البحث في حجمها فلا يؤوده كثرتها، كما في سورة البقرة مثلا، ولا هي شحيحة تودي بالبحث فلا تنهض به، كما أن كونها في بداية السور الطوال تتأذّنُ بأن الفنقلات بعدها ستكون مكرورة على منوالها غالبا، فالشمس في مطلع النهار لا تكون كغروبها.

هذا وقد بحَّتُّ البحث بالفنقلات النحوية (العلمية) وخصصته بها، فاستبعدتُ ما كان صرفا أو لغة أو نحوا تعليميا، فاسحا المجال للمسائل النحوية التي وقع فيها الخلاف بين النحاة، ومن ثمَّ دراستها، متخذا في ذلك المنهج التأصيلي التحليلي؛ حيث أقف على المسائل مناط البحث بعد حصرها ، ثم تأصيلها متتبعا آراء النحويين فيها والمفسرين، حتى تستبين سبيلها، مبديا رأي البحث فيما يعنّ من خلاف، وما يتبدى من نقاش.

وقد صدّرت البحث بمقدمة وآصدتُه بخاتمة أزّرت بها، لتزمَّ نتائج البحث، وقدّرت بينهما تسع فنقلات– وهي عدد ما ورد في السورة بعد الحصر – موضونة تبعا لترتيبها في السورة، ليتسنى للقارئ الرجوع إليها بسهولة، وهي :

الفنقلة الأولى : (إعراب: قائما في قوله ـ تعالى ـ:" قائما بالقسط)

الفنقلة الثانية : اقتران خبر " إن" بالفاء .

الفنقلة الثانية : حذف المفعول به الأوّل .

الفنقلة الثالثة : المستثنى بين الاتصال و الانقطاع .

الفنقلة الرابعة : دخول اللام على ضمير الفصل.

الفنقلة الخامسة : العطف على جملة الصلة.

الفنقلة السادسة : الموقع الإعرابي لجملة:" ينصرون" في قوله ـ تعالى ـ:" لن يضروكم إلا أذى ...

الفنقلة السابعة : التضمين في الفعل .

الفنقلة الثامنة : حذف المفعول الأول .

الفنقلة التاسعة : التوجيه الإعرابي لقوله تعالى : (أنما نملي لهم خير لأنفسهم).

مشفعا ذلك بأشائب مما امتدت إليه يد البحث من أقوال النحاة المفسرين، وألفافهم، وجعلت عنوانه: "فنقلات الزمخشري النحوية في سورة آل عمران، دراسة تأصيلية تحليلية " ،

والله أسأل السداد والتوفيق ، وأن يكون ما كتبت هديا نافعا ومئِنّة خير ومعساة، كما أرجوه أن يكون لبنة في صرح علمي جد، عسى أن تجري يوما ريحه رخاء حيث أصاب، وعلى الله قصد السبيل .

الفنقلة الأولى

(إعراب: قائما في قوله ـ تعالى ـ:" قائما بالقسط)

يقول الله – تعالى - :

" شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٨) [آل عمران ١٨]

قال الزمخشري: " وانتصابه [أي: قائمًا] على أنه حال مؤكدة منه، كقوله: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) [البقرة ٨٨] . فإن قلت: لم جاز إفراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه؟ ولو قلت جاءني زيد وعمرو راكبًا لم يجز؟ قلت: إنما جاز هذا لعدم الإلباس كما جاز في قوله: (وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ نافِلَةً) [الأنبياء ٧٢] أن انتصب نافلة حالا عن يعقوب. ولو قلت: جاءني زيدٌ وهند راكبًا جاز لتميُّزه بالذكورة، أو على المدح. فإن قلت: أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة، كقولك: الحمد للَّه الحميد. « إنا معشرَ الأنبياءِ لا نُورّث » [(١)] قلت: قد جاء نكرة كما جاء معرفة. وأنشد سيبويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلي:

وَيَـــأْوِى إِلَـــى نِسْـــوَةٍ عُطَّـــلٍ ∴ وَشُـــعْثاً مَرَاضِـــيعَ مِثْـــلَ السَّـــعَالِى [(٢)]

---

(١) أخرجه أحمد، حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعا بهذا. ورواه النسائي في الكبرى، من رواية ابن عيينة عن الزهري عن مالك بن أوس ابن الحدثان، قال: قال عمر لعبد الرحمن وسعد وعثمان وطلحة والزبير «أنشدكم باللَّه الذي قامت له السموات والأرض، أسمعتم النبي صلى اللَّه عليه وسلم يقول- فذكره، وفيه قالوا: اللهم نعم» وأخرجه في الكنى في ترجمة أبى إدريس تلميذ أبى سليمان من رواية عن عبد الملك بن عمر عن أبى هريرة مثله. وأصله متفق عليه من حديث عائشة بلفظ «لا نورث ما تركنا صدقة»، انظر التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني ، ٣ / ٢١٤ - ٢١٦ .

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي، يصف رجلا يصيد ويرجع إلى زوجته وبناته عطل عاريات من الحلي والثياب. وشعثا نصب على الذم، أى وأذم شعثا أى مغبرات الوجوه من الجوع. والعطل: جمع عاطلة. والشعث. جمع شعثاء، كسود وسوداء. ومراضيع: جمع مرضاع قياسا، أو مرضع سماعا، أى ترضع أولادها مثل السعالى جمع سعلاة وهي

فإن قلت: هل يجوز أن يكون صفة للمنفي كأنه قيل: لا إله قائمًا بالقسط إلا هو؟ قلت: لا يبعد، فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف. فإن قلت: قد جعلته حالا من فاعل شهد، فهل يصح أن ينتصب حالا عن «هو» في: (لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) ؟ قلت: نعم، لأنها حال مؤكدة والحال المؤكدة لا تستدعى أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها، كقولك: أنا عبد اللَّه شجاعًا. و كذلك لو قلت: لا رجل إلا عبد اللَّه شجاعًا. وهو أوجه من انتصابه عن فاعل شهد، وكذلك انتصابه على المدح. فإن قلت: هل دخل قيامه بالقسط في حكم شهادة اللَّه والملائكة وأولى العلم كما دخلت الوحدانية؟ قلت: نعم إذا جعلته حالا من هو، أو نصباً على المدح منه، أو صفة للمنفي، كأنه قيل: شهد اللَّه والملائكة وأولو العلم أنه لا إله إلا هو، وأنه قائم بالقسط.

وقرأ عبد اللَّه: القائم بالقسط، على أنه بدل من هو، أو خبر مبتدأ محذوف. وقرأ أبو حنيفة:

قيما بالقسط الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ صفتان مقرّرتان لما وصف به ذاته من الوحدانية والعدل". (١)

التأصيل و التحليل :

المتبصر ما أزجاه الزمخشري يرى تبنِّيه وجوها عدة في إعراب (قائما)، هي : حال مؤكدة أو منصوبة على المدح، أو صفة للفظ (إله) النكرة المصدرة بالنفي، أو حالا وصاحبه لفظ الجلالة (الله)، أو حالا وصاحبها (هو)، و هذا الأخير هو الوجه الذي ارتآه أنسب حسب رأيه، من كونها حالا لشهد وصاحبها لفظ الجلالة (

أنثى الشياطين، أى كريهات المنظر مثل الأغوال. وهي أقبح شيء عند العرب، انظر سيبويه ١/ ١٩٩، ٢٥٠، وشرح المفصل٢/ ١٨، والأشموني٣/ ٦٩، والخزانة ٢/٤٢٦.

(١) الكشاف للزمخشري ، ١/٣٤٥

الله)، والحقيقة أن الزمخشري بما وَسَقَ في المسألة، وبما اتسق فيها، لم يكن أول من وقف على هذا اللفظ تأملا وإعرابا؛ فقد سبقه لذلك الفراء (ت ٢٠٧هـ)، لكنه كان مُجْملا مختارا وجها واحدا، وفاتت قريحته التشعيب والإحاطة اللذين أزجى بهما الزمخشري مسألته وعرضها؛ إذ عدّ الفراء (قائما) نعتا نكرة واصفا معرفة منصوبا على القطع، يقول الفراء : وقوله: " وَأُولُوا الْعِلْمِ قائِماً بِالْقِسْطِ منصوب على القطع لأنه نكرة نعت به معرفة. وهو فِي قراءة عَبْد اللَّه « القائم بالقسط » رفع لأنه معرفة نعت لمعرفة "[١] . واختار الأخفش (ت٢١٥هـ) كونها حالا دون أن يبين نوعها أو عاملها [٢]، ورجّح الطبري (ت٣١٠هـ) القطع ؛ لأنه نكرة وصف بها معرفة، والقطع هنا يقصد به الحال، و هو مصطلح كوفيّ أول من استعمله الفراء ؛ إذ بيّن أن الحال ضرب من النعت خالف منعوته تنكيرا وتعريفا فصار حالا يؤيد ذلك ما ذكره الطبري من قوله : "وكان بعض نحويي الكوفة يزعم أنه حالٌ من اسم "الله" الذي مع قوله : "شهد الله"، فكان معناه: شهد الله القائمُ بالقسط أنه لا إله إلا هو" [٣]. وقد بيّن القطع عند الكوفيين ابن السراج بعدما ذكر رأي الكسائي في أن ظريفا في قولنا: رأيت زيدا ظريفا منصوب على القطع، فقال: ومعنى القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه [٤].

(١) معاني القرآن للفراء ، ١٩٩/١ .
(٢) معانى القرآن للأخفش، ٢١٣/١.
(٣) جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير، ٢٦٩/٦
(٤) الأصول لابن السراج ٢١٦/١ .

ويرى العكبري (ت ٦١٦هـ) أن (قائما) " حال من هو، والعامل فيه معنى الجملة: أي يفرد قائما، وقيل هو حال من اسم الله: أي شهد لنفسه بالوحدانية، وهى حال مؤكدة على الوجهين[١].

أما أبو حيان (ت٧٤٥هـ) ؛ فقد استطال كثيرا في اعتراضه على ما ارتآه الزمخشري من توجيه نحوي لكلمة (قائما)، و جادله فأكثر جداله، ويمكننا أنّ نؤرِّب ذلك ونزمَّه فيما يلي من نقاط [٢] :

١. اعتراضه على اعتبارها حالا مؤكدة ، فقال " وَلَيْسَ مِنَ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ: "وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا " (مريم ١٥) ، وَلَا مِنْ بَابِ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ شُجَاعًا. فَلَيْسَ قائِماً بِالْقِسْطِ بِمَعْنَى: شَهِدَ، وَلَيْسَ مؤكدا مضمون الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ "

٢. اعتراضه على أن تكون (قائما) حالا من الجميع، فقال" وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهُ حَالًا مِنَ الْجَمِيعِ، عَلَى مَا ذُكِرَ، فَرُدَّ بِأَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ: جَاءَ الْقَوْمُ رَاكِبًا، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَهَذَا لَا تقوله العرب[٣].

٣- اعترض أبو حيان على وجه انتصابه على المدح، وعلى ما ساق الزمخشري من أمثلة؛ فقال : " وَفِي ذَلِكَ تَخْلِيطٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ، وَبَيْنَ الْمَنْصُوبِ عَلَى الِاخْتِصَاصِ، وَجَعَلَ حُكْمَهُمَا وَاحِدًا، وَأَوْرَدَ مِثَالًا مِنَ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَدْحِ وَهُوَ: الْحَمْدُ لله الحميد، ومثالين من الْمَنْصُوبِ عَلَى الِاخْتِصَاصِ، وكذا ردّ رأي الزمخشري في جواز كون (قائما) نعتا للاسم النكرة (إله)،" لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَهُوَ الْمَعْطُوفَانِ

(١) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري ٢٤٧/١ .
(٢) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيّان ، ٤/ ٥٤ .
(٣) البحر المحيط في التفسير ١٤٢٠ هـ، ، ٤/ ، ٥٤ وما بعدها.

اللَّذَانِ هُمَا: الْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ، وَلَيْسَا مَعْمُولَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ بل هما معمولان: لشهد، وَهُوَ نَظِيرُ: عَرَفَ زَيْدٌ أَنَّ هِنْدًا خَارِجَةٌ وَعَمْرٌو وَجَعْفَرٌ التَّمِيمِيَّةَ. فَيَفْصِلُ بَيْنَ هِنْدًا وَالتَّمِيمِيَّةَ بِأَجْنَبِيٍّ لَيْسَ دَاخِلًا فِيمَا عَمِلَ فِيهَا.

٤. اعتراضه على انْتِصَابُهُ عَلَى الْقَطْعِ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، وَقَدْ أَبْطَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ.

وَالْأَوْلَى مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ كُلِّهَا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ مِنِ اسْمِ اللَّهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ: شَهِدَ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وعلى كلٍّ فإنه يحمد للزمخشري فضل تفصيله المسألة على هذا النحو، وتلك النُّهجة، وإن كان قد سبقته إليها قريحة الفراء غير أن الأخير قد ذكر وجها واحدا على وجه الإجمال، دون تسرُّحٍ كما فعل الزمخشري، ، و يرى البحث ما ارتآه في ذلك الجمهور من كون (قائما) حال للفظ الجلالة (الله)، والعامل هو (شهد) ويستبعد الرأي القائل بأنها قد تكون نعتا للفظ (إله) النكرة، لتجنب الفصل بين الصفة والموصوف بتلك الجملة المستطيلة، وفك الارتباط بها على الرغم من أن هناك من الأمثلة القرآنية ما يكون فيها فاصل بين الصفة والموصوف، لكنَّ ذلك مقصور على فواصل غير ممتدة، نحو قوله تعالى :(" أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ " إبراهيم ١٠) فالأصل : أفي الله فاطر السماوات والأرض شك ، وقد أحدث لفظ (شك) فتْكَ رتَقِ المتلازمين لحاجة الخبر المقدم لمبتدئه، خشية بُعْد الخبر عن مبتدئه، كذا فإن الحال المؤكدة لا ينطبق عليها سياق الآية هنا و دلالتها، ومن ثم فإنّ اعتبارها حالا مؤكدة هنا ربما وهمٌ من الزمخشري، إذ إن معناها لا يستفاد مما سبقها؛ فـ (قائما) ليست بمعنى شهد ولا تُسْتفاد منها ، وقد

فطن إلى ذلك ابن هشام لذلك فرفض ما ساقه الزمخشري بهذا الصدد، وعدَّ هذا وهما [1]، و أعتقد أن هذا أقرب إلى الصواب، و يترافق مع الدلالة .

(١) مغني اللبيب ١/٦٠٥ .

الفنقلة الثانية

اقتران خبر " إن " بالفاء

يقول الله تعالى : (" إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّـهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٢١)" آل عمران ٢١ .

قال الزمخشري :"فإن قلت: لم دخلت الفاء في خبر إن ؟ قلت: لتضمن اسمها معنى الجزاء، كأنه قيل: الذين يكفرون فبشرهم بمعنى من يكفر فبشرهم، و «إنّ» لا تغير معنى الابتداء «فكأنّ دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها «ليت» أو «لعل» لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء"[(١)].

التأصيل و التحليل :

تناول الزمخشري هنا في إلماعة عجلى وعبارات متآزفة عند تفسيره الآية الآنفة دخول الفاء خبر إنَّ، فجوز ذلك لتضمُّن المبتدأ الذي صار اسما لإنَّ بعد تصدرها، معنى الشرط، و آثر ذي أثير، فإن الفراء أول من تناول هذا الآية في معاني القرآن بشكل مفصّل مستطيل، فقال في معرض حديثه عن هذه الآية : " وجاز دخول الفاء في خبر إن، ولا يجوز (إن) زيداً فقائم وجاز ههنا.(فبشرهم بعذاب أليم)، لأن (الذي) يوفي فتكون صلته بمنزلة الشرط للجزاءِ، فيجاب بالفاءِ. ولا يصلح ليت الذي يقوم فيكرمك لأن (إن) كأنها لم تذكر في الكلام فدخول الجواب بالفاءِ، عليها كدخولها على الابتداءِ والتمني داخل فزيل معنى الابتداءِ والشرط" [(٢)] ، و زاد النَّحاس من بعده، فأضاف شرطا هو أن يكون في صلة اسم الموصول

(١) الكشاف للزمخشري ٣٤٨/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه٣٩٠/١.

الواقع مبتدأ أو اسما لإنّ فعلٌ ، والفعل هنا هو قوله- جلّ القائل - (يكفرون) فقال : " فإن قلت : كيف دخلت الفاء في خبر «إنّ» ولا يجوز: إن زيدا فمنطلق؟ فالجواب أنّ «الذي» إذا كان اسم «إن» وكان في صلته فعل كان في الكلام معنى المجازاة فجاز دخول الفاء، ولا يجوز ذا في ليت ولعلّ وكأنّ، لأنّ «إنّ» تأكيد" [١]، وأيّدهم في ذلك ابن عطية، وزاد أن هذا المعنى "نص في كتاب سيبويه في باب ترجمة هذا باب الحروف التي تتنزل منزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي"[٢]، كما ذهب العكبري إلى أنه لابد من أن يكون صلة الموصول فعلا، فقال : " قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَبَشِّرْهُمْ) : هُوَ خَبَرُ إِنَّ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِيهِ حَيْثُ كَانَتْ صِلَةَ الَّذِي فِعْلًا، وَذَلِكَ مُؤْذِنٌ بِاسْتِحْقَاقِ الْبِشَارَةِ بِالْعَذَابِ جَزَاءً عَلَى الْكُفْرِ، وَلَا تَمْنَعُ إِنَّ مِنْ دُخُولِ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُغَيِّرْ مَعْنَى الِابْتِدَاءِ بَلْ أَكَّدَتْهُ، فَلَوْ دَخَلَتْ عَلَى الَّذِي «كَأَنَّ» ، أَوْ «لَيْتَ» لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ"[٣]، غير أن أبا حيان ذكر أن في المسألة خلافا، فمنهم من جعل الفاء واقعة في خبر إنّ لتوفر الشروط، ومنهم منْ منع ذلك و" جَعَلَ الْفَاءَ زَائِدَةً، وَلَمْ يَقِسْ زِيَادَتَهَا " [٤].

والمعروف أن الخبر وثيق الصلة بمبتدئه، وثاقة الفعل بفاعله والصفة بموصوفها، ولا يقترن الخبر بالفاء، لكنه لما كان المبتدأ يحمل معنى الشرط، والخبر يحمل جزاءه شبّه به وحُملَ عليه فاقترن الخبر بالفاء وجوبا حينا، وجوازا حينا بشروطه، وقد كان الخليل بن أحمد أول من فتّق أكمام هذه المسألة وفتك رقتها، وسبر أغوارها، وكان ذلك جوابا على سؤال سيبويه إياه : " " الذي يأتيني فله

(١) إعراب القرآن١/ ١٤٩ .

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز١ /٤١٤، و راجع الكتاب لسيبويه ٣/١٠٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٤٩.

(٤) البحر المحيط ، ٣/٦٧.

درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان"[1] ثم كان ردُّ الخليل : " إنما يحسن في (الذي)؛ لأنه جعل الآخر جوابا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه أدخل الفاء؛ لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال له درهمان؛ فقد يكون ألا يوجَب له ذلك الإتيان، فإذا أدخل الفاء، فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء، وإن لم يُجْزَم، لأنه صلة. ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتينا فله درهمان، ولو قال : كل رجل فله درهمان، كان محالا؛ لأنه لم يجئ بفعل، ولا بعمل يكون له جواب "[2].

أما وجوب اقتران الخبر بالفاء ؛ فقد اشترط النحاة وقوع المبتدأ بعد (أمَّا) التي تحمل معنى الشرط والتفصيل؛ نحو قوله – تعالى– : ﴿فَأَما الْيَتِيم فَلَا تقهر﴾[الضحى ٩]، فَالْمَعْنى– كما أورد المبرّد (ت٢٨٦ هـ) – مهما يكن من شَيْء؛ فَلَا تقهر الْيَتِيم. ولو اضطرَّ شاعر فَحذف الْفَاء وَهُوَ يريدها؛ لجَاز كَمَا قَالَ :

أمّا القِتالُ لَا قِتالَ لَدَيْكُمُ ∴ ولكنَّ سيْراً فِي عِراضِ المَواكِبِ [3]

أما جواز دخول الفاء خبر المبتدأ، فقد زاد النحاة وفصلوا فيما قاله الخليل لسيبويه تفصيلا، ومن ذلك ما صرّح به السيرافي (ت ٣٦٨هـ) من جواز مجيء الفاء في الخبر، وإن كانت صلة الموصول ماضوية، فقال : " ويجوز أن يكون

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٢) ينظر السابق: ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ ، و يراجع أيضا ٣/ ١٠٢ ، ١٠٣

(٣) البيت من الطويل، ينظر: شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢١٦، وكذا حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٣٢٩ .

الفعل ماضيا، كقولك : الذي أتاني فله درهم، بيّنت أن الدرهم استحقّه ... "[1]، وأورده عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) من أنه لابد أن تكون الصلة من الفعل ، وأن يكون الموصول شائعا غير مخصوص[2]، وإليه ذهب الرضي (ت ٦٨٦ هـ) في غير موضع [3]، و زاد ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) شرطا هو أن يُخبر عن الاسم الموصول، فيكون الموصول متصدرا للكلام[4] .

وقد ورد في القرآن الكريم كثير من الأمثلة في هذا؛ منها ما أورده العكبري، وأبو حيّان في غير موضع، كقوله تعالى : ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم﴾[البقرة ٢٧٤] فقد دخلت الفاء في(فلهم)؛ لتضمُّن الموصول معنى اسم الشرط لعمومه، وَنَظِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ فِي دُخُولِ الْفَاءِ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ ماتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ"(محمد ٣٤) وقوله – تعالى– "إِنَّ الَّذِينَ قالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" (الأحقاف ١٣) ، وقوله – تعالى – : " إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ" (البروج ١٠) .

أما ما ورد في كلام العرب من ذلك؛ فقد تعددت أنماطه، وكثرت صوره، ومن ذلك :

يسرّك مظلومًا ويُرضيك ظالما ∴ وكلُّ الذي حمّلْتَه؛ فهْوَ ظالمه[5]

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤/ ٥

(٢) ينظر: المقتصد ١/ ٣٢١ .

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٠٠ .

(٥) البيت من الطويل، وقد ورد في ديوان الخنساء ١٥٥، والتذييل والتكميل ٤/ ١٠٤، و نسب للعجير السلولي، أو زينب بنت الطثيرية، ينظر : الهمع ٢/ ٨٥ .

فقد اقترن الخبر هنا؛ بالفاء كون المبتدأ اسما مضافا لاسم موصول، رغم أن صلته جملة فعليه فعلها ماضويّ .

والأمثلة في القرآن الكريم وكلام العرب كثيرة متنوعة الصور[١].

وعليه، فإن اقتران الفاء هنا بخبر إنّ في الآية جائز عند جمهور النحاة لتضمن اسم إنّ معنى الشرط، وتضمّن الخبر معنى الجزاء، وأنّ ما يصدق على خبر المبتدأ يصدق حكمه على خبر إنّ؛ إذ كان دخولها توكيدا لمعنى الجملة، ولا يصدق على غيرها من الحروف الناسخة التي تغير معنى الجملة ، نحو كأن أو ليت ، أو لعلّ، و ربما منحت الفاء المقترنة هذه الخبر نوعا من الترتب ناسب موقف التهديد الحاصل و آزره ، ومنحه تكثيفا دلاليا، ولولا وجود هذه الفاء لما كان للمعنى الحاصل مأتاه؛ إذ أخذت الجملتين معنى الشرط و الجزاء .

(١)راجع في ذلك اقتران خبر المبتدأ بالفاء ٢١٥ وما بعدها .

الفنقلة الثالثة

المستثنى بين الاتصال و الانقطاع

قال – تعالى- : " قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ (٤١) آل عمران (٤١) .

قال الزمخشري : " إلا (رَمْزاً) إلا إشارة بيد أو رأس أو غيرهما وأصله التحرّك. يقال ارتمز: إذا تحرّك. ومنه قيل للبحر الراموز. وقرأ يحيى بن وثاب (إلا رمزاً) بضمتين، جمع رموز كرسول ورسل. وقرئ (رمزاً) بفتحتين جمع رامز كخادم وخدم... . فإن قلت: الرمز ليس من جنس الكلام فكيف استثنى منه؟ قلت: لما أدّى مؤدّى الكلام وفهم منه ما يفهم منه سمى كلاما ويجوز أن يكون استثناء منقطعا"[(١)].

التحليل والتأصيل :

رجّح الزمخشري هنا أن تكون كلمة (رمزا) مستثنى من المستثنى منه، باعتباره من جنسه؛ لأن الرمز يؤدي معنى الكلام، كما أجاز أن يكون استثناء منقطعا، والحقيقة أن الزمخشري مسبوق في هذا من قبِل المفسرين، كلٌّ بأثارة من التحليل والتوجيه، والمتتبع يجد أن الأخفش اختار أن تكون (رمزا) استثناء منقطعا؛ إذ قال {ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزاً} يريد: "أَنْ لا تُكَلِّمَ الناسَ إلاَّ رَمْزاً" وجعله استثناء خارجاً من أول الكلام[(٢)].ونقل رأي الأخفش النحاس في إعرابه القرآن [(٣)] وهو ما ذهب إليه صاحب مشكل إعراب القرآن دون أن يُرْبى على ذلك، فقال : " قَوْله {إِلَّا

(١) الكشاف للزمخشري ١ / ٣٦١، و انظر المحتسب لابن جني ١٦٠/١

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢١٧/١

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس ١٥٧/١

رمزا} اسْتِثْنَاء لَيْسَ من الأول وكل اسْتِثْنَاء لَيْسَ من جنس الأول فَالْوَجْه فِيهِ النصب" [1]،و ذهب إلى الوجهين ابن عطية مؤولا الرمز على أنه موضون داخل الكلام؛ "ثم استثنى الرمز، وهو استثناء منقطع، وذهب الفقهاء في الإشارة ونحوها، إلى أنها في حكم الكلام في الإيمان ونحوها، فعلى هذا يجيء الاستثناء متصلا"[2]، وهو ما ذهب إليه الرازي : " الرَّمْزُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ فَكَيْفَ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ؟.قُلْنَا: لَمَّا أَدَّى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْكَلَامِ سُمِّيَ كَلَامًا، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا فَأَمَّا إِنْ حَمَلْنَا الرَّمْزَ عَلَى الْكَلَامِ الْخَفِيِّ فَإِنَّ الْإِشْكَالَ زَائِلٌ [3]، أما صاحب التبيان في إعراب القرآن فقد جعلها استثناء من غير الجنس؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ لَيْسَتْ كَلَامًا[4]، وأيَّده في ذلك القرطبي؛ إذ عده استثناء منقطعا[5].

وبالنظر لما ذكره النحاة في الاستثناء المنقطع فهو " الإخراج بـ (إلا، أو غير، أو بيد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم من أمثلته قوله -عز وجل-: (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف) [النساء /٢٢]، فـ(ما قد سلف) مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم) من المؤاخذة على نكاح ما نكح الآباء، كأنه قيل: ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء، فالناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله، إلا ما قد سلف، ومنها قوله تعالى: (ما لهم به من علم إلا إتباع الظن) [النساء /١٥٧] (فإتباع الظن) مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه (ما لهم به من علم) من نفي الأعم من العلم والظن، فإن الظن يستحضر بذكر العلم،

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ١٥٩/١

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٤٣١/١.

(٣) تفسير الرازي ٢١٦/٨

(٤) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢٥٨/١.

(٥) تفسير القرطبي ٨١/٤ .

لكثرة قيامه مقامه، وكأنه قيل: ما يأخذون بشيء إلا إتباع الظن" [١] ، وفي الأصل فإنه بالاستثناء المنقطع يتم إخراج المستثنى مما حُكم به على المستثنى منه، وليس المستثنى منه نفسه، ومن قال في حد الاستثناء: إنه إخراج بعض من كل بمعنى إلا أو ما أقيم مقامها، كان الاستثناء المنقطع عنده مجازًا، لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه، " فإخراجك الشيء مما دخل فيه غيره كقولك: قام القوم إلا زيدًا، أخرجت زيدًا من القيام الذي حكمت به على القوم لا من القوم، ومن توهم ذلك فقد أخطأ. ألا ترى أنك لو قلت: قصدت العرب إلا قريشًا، لم تخرج قريش باستثنائها من العرب عن أن تكون منها، فبان أن الإخراج من الحكم لا من المحكوم" [٢].

وقد جعل سيبويه (إلا) بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع؛ إذ قال: هذا باب ما يكون إلا على معنى "ولكن" فمن ذلك قوله عز وجل: {لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} ، أي: ولكن من رحم[٣].

كما أنها بمعنى سوى عند الكوفيين، والاختيار فيه النصب في كل وجه.... وإنما ضارعت إلا "لكن"، لأن "لكن" للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن ههنا تشابها [٤].

وفي الحقيقة، ما الرمز إلا تصويت خفي باللسان، وهو كناية خفية عن التعبير أو الكلام، تؤدِّيه الشفتان أو الحاجبان أو العينان، و كأنّ القائل به يستألك القائل به رسالته، وبالتالي، فإن اعتبار كلمة (رمزا) هنا مستثنى منصوبا على

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك١/ ٢١١

(٢) توجيه اللمع، لابن الخباز، ٢٢٣

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٦٦ .

(٤) ينظر الأصول في النحو لابن السراج، ١/٢٩٠.

أساس أن الأسلوب هنا متصل، أقرب إلى الصواب؛ إذ الرمز من الكلام، ترافقا غاية وتوافقا هدفا، فكلاهما يهدف للتفاهم بين الرامز و المتلقي، وهذا ما يريغ إليه المتكلم .

الفنقلة الرابعة

دخول اللام على ضمير الفصل

قال الله – تعالى - (" إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٦٢)" آل عمران ٦٢)

نص الزمخشري :

" إِنَّ هذا الذي قصَّ عليك من نبأ عيسى لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ قرئ بتحريك الهاء على الأصل وبالسكون[١]؛ لأن اللام تنزل من (هو) منزلة بعضه، فخفف كما خفف عضد. وهو إما فصل بين اسم إن وخبرها، وإما مبتدأ والقصص الحق خبره، والجملة خبر إن. فإن قلت: لم جاز دخول اللام على الفصل؟ قلت: إذا جاز دخولها على الخبر كان دخولها على الفصل أجوز، لأنه أقرب إلى المبتدإ منه، وأصلها أن تدخل على المبتدإ " [٢].

التأصيل و التحليل :

ارتأى الزمخشري أن دخول اللام على ضمير الفصل أجوز كونها تدخل على الخبر و ضمير الفصل أقرب ، و الحق أن الفراء من قبل ألمع إلى هذا حال تعرّضه لتفسير الآية وذكر أنه يصلح أن تكون (هو) ههنا فصلًا، وهو الذي يسميه الكوفيون عماداً، ويكون القصص خبر إن، ويصلح أن يكون (هو) ابتداء، والقصص خبره، وهما جميعاً خبر (إنَّ) [٣] أما الرازي فقد أخذ أخذتهما من بعدهما

---

(١) قرأ أبو عمرو و نافع والكسائي وقالون و أبو جعفر لهْو بسكون الهاء ، و الباقون بضمها (لهُو) ، راجع في ذلك معجم القراءات ١/ ٥١١ ، وكذا السبعة ١٥١ ، و النشر ٢٠٩ ، والاتحاف ١٣٢

(٢) الكشاف للزمخشري ١/ ٣٧٠ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٤ .

وارتأى ما ارتأياه إلا أنه بعد ذكره الرأيين أضاف أن دخول اللام على ضمير الفصل أجود[١]، واعتبر البيضاوي كون ضمير الفصل أقرب لذا فهو أولى من دخول اللام على الخبر[٢]، والذين اتبعوهم بإحسان من المفسرين رأوا الرأي نفسه، ومنهم النسفي وأبو حيان[٣] ، بينما ذكر صاحب فتح البيان أن ضمير الفصل يأتي للحصر ودخول اللام عليه لزيادة تأكيده؛ إذ يقول:

{إِنَّ هَذَا} الذي قص عليك من نبأ عيسى {لَهُوَ القصص الحق} هو فصل بين اسم إن وخبرها أو مبتدأ والقصص الحق خبره والجملة خبر إن وجاز دخول اللام على الفصل لأنه إذا جاز دخولها على الخبر كان دخول على الفصل أجوز لأنه أقرب إلى المبتدأ منه وأصلها أن تدخل على المبتدأ[٤]، وقد أربى صاحب التحرير والتنوير وزاد على ما ذكره من سبقوه؛ فأشار إلى أن ضمير الفصل يفيد الحصر، ودخول اللام عليه يقوّي هذا الحصر هنا ويعضده أَيْ هَذَا الْقَصَصُ لَا مَا تَقُصُّهُ كُتُبُ النَّصَارَى وَعَقَائِدُهُمْ. [٥]

ولقد فصّل النحاة القول في دخول تلك اللام المفتوحة على المبتدأ وعلى الخبر، ثم على معموله، ودخولها على ضمير الفصل، وهو الضمير المسمى عند البصريين فصلا، وعند الكوفيين عمادا ؛ وبيان حكم ذلك ودلالته[٦] .

---

(١) تفسير الرازي ٣٦٢/٢.

(٢) تفسير البيضاوي٢١/٢ .

(٣) ينظر تفسير النسفي ٣٦٢/١ والبحر المحيط لأبي حيان ١٩١/٣ .

(٤) راجع فتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي ٢٥٨/٢ .

(٥) ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور٢٦٧/٣.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٠/١ ، وكذا شرح الكافية الشافية٤٩٢/١.

أما عن دلالتها، فقد جاء في الجنى الداني مقارنة لطيفة وردت في جواب أبي العباس على الكندي القائل: إني أجد في كلام العرب حشواً: يقولون: عبد الله قائم. ثم يقولون: إن عبد الله قائم. ثم يقولون: إن عبد الله لقائم. والمعنى واحد! فقال: بل المعاني مختلفة؛ فعبد الله قائم: إخبار عن قيامه. وإن عبد الله قائم: جواب عن سؤال سائل. وإن عبد الله لقائم: جواب عن إنكار منكر قيامه [١].

ثم بين أنَّ لهذه اللام بعد (إنَّ) أربعة مواضع:

الأول: الخبر، بشرطين:

أحدهما : أن يكون مثبتاً.

والثاني : ألا يكون ماضياً، متصرفاً، عارياً من قد.

الثاني: الاسم، إذا تأخر، نحو: إن في الدار لزيداً.

الثالث: معمول الخبر، إذا توسط بينه وبين الاسم، نحو: إن زيداً لطعامك آكل. وشرطه أن يكون الخبر صالحاً للام، فلو كان ماضياً متصرفا، نحو: إن زيداً طعامك أكل، لم تدخل اللام على معموله، لأن دخولها عليه فرع دخولها على عامله.

الرابع: الفصل بين الاسم والخبر، نحو " إن هذا لهو القصص الحق "، ويحكم على هذه اللام بالزيادة، فيما سوى هذه المواضع[٢].

أما دخولها على المعمول، فقد خالف فيه الأخفش، إذ رأى دخول اللام على معمول الخبر حتى لو كان ماضيا غير مصدر بقد[٣] .

---

(١) الجنى الداني للمرادي ١٣٢/١ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٥٣٢/٢ .

وضمير الفصل أمثلته في التنزيل الحكيم موفورة ، ومنها غير ما ورد في المسألة قول الله –تعالى– : " وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ (١٦٥)وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ (١٦)" سورة الصافات ١٦٥، ١٦٦)، و غير خفيٍّ على المتأمل مجيء ضمير الفصل بين المبتدأ وخبره المعرفتين، وأنه مطابق لما قبله غيبة وحضورا ويأتي كما نلحظ ضمير رفع ، أما عن كونه اسما أو حرفا؛ فالأمر فيه خلاف؛ فالأكثرون على أنه حرف وضع على صورة الضمير وسمي " ضمير الفصل " ومن النحاة من قال: هو اسم لا محل له من الاعراب، ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه، فهو في محل رفع إذا قلت " زيد هو القائم " أو قلت " كان زيد هو القائم "، وفي محل نصب إذا قلت " إن زيدا هو القائم " ومنهم من قال: هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه، فهو في محل رفع في المثالين الاول والثالث، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى: (كنت أنت الرقيب عليهم) [١] .

وذكر الصبان أن تسميته ضميرًا مجاز علاقته المشابهة في الصورة [٢].

ومهما يكن من أمر ؛ فإنه يحسب للزمخشري سبر هذه المسألة وتفصيلها على نحو لم يسبق إليه ، ثم تبعه النحاة من بعده من المفسرين، كما أن ذكر اعتبار اللام هنا متصلة بضمير الفصل يعدّ تقوية انتساب المسند إليه للمسند، فيتحقق بالضمير التخصيص والقصر ، وباللام تقوية هذا الحصر ، وكأن المعنى هو إن هذا هو القصص الحقّ لا غيره ، دون التباس بين كون الخبر نعتا تابعا للمبتدأ، إذ لو حذف ضمير الفصل لصار المعنى ملتبسا . لقد اكتسب التعبير بهذه الصورة ، وتلك الهيئة معنى مكتنزا آزرته توالي المؤكدات؛ فالمبتدأ والخبر معرفتان، ثم مجيء ضمير الفصل للحصر والتخصيص، مصدّرا بلام التوكيد فيه دون الخبر .

(١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٧٢/١ .

(٢) حاشية الصبان ٤١٧/١.

الفنقلة الخامسة

"العطف على جملة الصلة"

قال الله – تعالى – : (" وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلى ذلِكُمْ إِصْرِي قالُوا أَقْرَرْنا قالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (٨١) آل عمران ٨١).

قال الزمخشري : "و «ما» يحتمل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، ولتؤمنن سادّ مسدّ جواب القسم والشرط جميعاً، وأن تكون موصولة بمعنى: للذي آتيتكموه لتؤمنن به. وقرئ: لما آتيناكم وقرأ حمزة: لما آتيتكم. بكسر اللام ومعناه: لأجل إيتائى إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء رسول مصدّق لما معكم لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعلان معها أعنى «آتيتكم» و «جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلة للتعليل على معنى: أخذ اللّه ميثاقهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنه، لأجل أنى آتيتكم الحكمة، وأن الرسول الذي آمركم بالإيمان به ونصرته موافق لكم غير مخالف،ويجوز أن تكون «ما» موصولة. فإن قلت: كيف يجوز ذلك والعطف على آتيتكم وهو قوله (ثُمَّ جاءَكُمْ) لا يجوز أن يدخل تحت حكم الصفة ؛ لأنك لا تقول: للذي جاءكم رسول مصدق لما معكم؟ قلت: بلى» ، لأنّ ما معكم في معنى ما آتيتكم، فكأنه قيل: للذي آتيتكموه وجاءكم رسول مصدق له. وقرأ سعيد بن جبير «لما» بالتشديد، بمعنى حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة"[1].

التأصيل و التحليل :

(١) الكشاف للزمخشري ٣٧٩/١، وقد نسب ابن جني قراءة لمّا بفتح اللام و تشديد الميم للأعرج، راجع المحتسب ١٦٤/١ .

يتناول الزمخشري في الآيات توجيه (ما) في قوله لما آتيتكم، و قد اختار في ذلك وجوها عدة ، وهي أنها متضمنة معنى الشرط، و قد سد مسد الشرط والقسم كليهما جملة لتؤمنن، واختار أيضا كون (ما) مصدرية في قراءة من كسر اللام ، كما اختار كونها موصولة، ولما كان جملة الصلة قد عطف عليها جملة أخرى، صار لصلة موصول جملتان، في إحداهما رابط ، أصله لما آتيتكموه أما الجملة الثانية، فقد التمس لها الزمخشري ضميرا، على أساس أن المعنى وجاءكم رسول مصدّق له، فتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى منضوية معها ، والجملتان لهما اسم موصول واحد هو (ما) على اعتبارها موصولة.

والحقيقة أن اختيار ما موصولة اختاره قبل الزمخشري سيبويه حين نقله عن أستاذه الخليل؛ إذ قال : "وسألته عن قوله عز وجل: " وإذ أخذ اللَّه ميثاق النَّبيِّن لما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ ثمَّ جاءكم رسول مصدِّق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنَّه " فقال: ما ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، واللام التي في ما كهذه التي في إن، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا .

ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت: واللَّه أن لو فعلت لفعلت [1]

ويرى الفراء أنَّ اللام زائدة ؛ كونها مفتوحة و ألمع إلى أن (ما) هنا شرطية[2]. أما النحاس، فقد أخذ أخذة الزمخشري ، فجعلها موصولة والتقدير على قول الخليل للذي آتيتكموه ثم حذف الهاء لطول الاسم، وقال الأخفش: هي زائدة ويجوز أن يكون الخبر لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وقال الكسائي: «ما» للشرط فعلى قوله موضعها نصب بآتيتكم وقرأ أهل الكوفة لَما آتَيْتُكُمْ بكسر اللام، ونقل عن أبي عبيدة ما

(١) الكتاب ١٠٧/٣ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٢٥ .

وصفه بالقول الحسن؛ إذ جعل المعنى وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتؤمننّ به لما آتيتكم من ذكره في التوراة وقيل: في الكلام حذف والمعنى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لتعلمنّ الناس لما جاءكم من كتاب وحكمة ولتأخذنّ على الناس أن يؤمنوا ودل على هذا الحذف وَأَخَذْتُمْ عَلى ذلِكُمْ إِصْرِي[1].

أما مكي : فَقد جعل اللَّام جَوَاب الْقسم وَمَا بِمَعْنى الَّذِي فِي مَوضِع رفع بِالِابْتِدَاءِ وَالْهَاء محذوفة من آتيتكم تَقْدِيره للَّذي آتيتكموه، كما رأى أنه لَا بُد من تَقْدِير هَذَا الْعَائِد فِي الْجُمْلَة المعطوفة على الصِّلَة وَهِي ثمَّ جَاءَكُم رَسُول مُصدق لما مَعكُمْ ، والسبب أنهما جملتان لموصولين حذف الثَّانِي للاختصار وَقَامَ حرف الْعَطف مَكَانَهُ فَلَا بُد من عَائِد فِي الصلتين على الموصولين أَلا ترى أَنَّك لَو قلت الَّذِي قَامَ أَبوهُ ثمَّ زيد منطلق عَمْرو لم يجز [2].

ويوافق صاحب البحر المحيط ما ذهب إليه الزمخشري من كون (ما) موصولة، أما عن الجملة الثانية المعطوفة دون ضمير رابط فيها ؛ فقد قدّره (ثم جاءكم رسولٌ به) بهاء الغائب في (به) ، إلا أنه نعت ذلك بأنه قليل في كلامهم [3]، لكنّه خطّأ من جعل (ما) شرطية ، ثم تسبّب لذلك بأنه وَهُوَ أَنَّهُ: إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً كَانَ الْجَوَابُ مَحْذُوفًا لِدَلَالَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْمَحْذُوفُ مِنْ جِنْسِ الْمُثْبَتِ، وَمُتَعَلِّقَاتُهُ مُتَعَلِّقَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ جَوَابِ الْقَسَمِ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَابُ الْقَسَمِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ وَهُوَ لَا يُحْذَفُ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ جَوَابِ الْقَسَمِ؟ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: وَاللَّهِ لَئِنْ ضَرَبَنِي زَيْدٌ لَأَضْرِبَنَّهُ؟

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٦٨ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٥ .

(٣) ينظر البحر المحيط ٣/٢٣٥.

فَكَيْفَ تُقَدِّرُهُ: إِنْ ضَرَبَنِي زَيْدٌ أَضْرِبُهُ؟ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَاللَّهِ إِنْ ضَرَبَنِي زَيْدٌ أَشْكُهُ لَأَضْرِبَنَّهُ، لِأَنَّ: لَأَضْرِبَنَّهُ، لَا يَدُلُّ عَلَى: أَشْكُهُ، فَهَذَا مَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِ مَنْ خَرَّجَ: مَا، عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ " [1].

وفي الحقيقة؛ إن مسألة العطف على جملة الصلة بجملة خالية من الضمير مسألة شائكة، فقد جوّز النحاة عطف جملة على أختها الخالية من الضمير بشرط أن يكون حرف العطف هو (الفاء) ، واستشهدوا لذلك بنحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك" فـ"اللذان" مبتدأ، وهو اسم موصول، وجملة "يقومان" صلته، وجملة "يغضب زيد" معطوفة على جملة "يقومان" الواقعة صلة. وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على الموصول، لأنها رفعت الظاهر، وهو زيد، ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك، لأن ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن الضمير، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة. لإشعارها بالسببية [2] ، أما فيما ذُكر في الآية موضع الدراسة؛ فاختيار (ما) هنا موصولة بتقديره ضمير في آتيتكموه ، وحذفت الهاء هنا اختصار، فجائز لا تثريب عليه، وكذا الضمير المقدّر في (مصدّق له)، وعليه فإن المعنى النحوي مستقيم ، وكذا الدلالي .

(١) البحر المحيط ٣/٢٣٤.

(٢) ينظر شرح التصريح ٢/١٦٢.

الفنقلة السادسة

(الموقع الإعرابي لجملة:" ينصرون" في قوله ـ تعالى ـ :

" لن يضروكم إلا أذى " ...)

قال الله – تعالى - : " كنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ، وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم، مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ (110) لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ (١١١) (آل عمران ١١٠، ١١٠)

قال الزمخشري :

" ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ ثم لا يكون لهم نصر من أحد ولا يمنعون منكم.... فإن قلت: هلا جزم المعطوف في قوله: (ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ) ؟ «١» قلت عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداء، كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. فإن قلت: فأى فرق بين رفعه وجزمه في المعنى؟ قلت:

لو جزم لكان نفى النصر مقيداً بمقاتلتهم، كتولية الأدبار. وحين رفع كان نفى النصر وعدا مطلقا، كأنه قال: ثم شأنهم وقصتهم التي أخبركم عنها وأبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون منتف عنهم النصر والقوّة لا ينهضون بعدها بجناح ولا يستقيم لهم أمر وكان كما أخبر من حال بنى قريظة والنضير وبنى قينقاع ويهود خيبر. فإن قلت: فما الذي عطف عليه هذا الخبر؟ قلت: جملة الشرط والجزاء كأنه قيل: أخبركم أنهم إن يقاتلوكم ينهزموا، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. فإن قلت: فما معنى التراخي في ثمَّ؟ قلت: التراخي في المرتبة لأنّ الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليتهم الأدبار. فإن قلت: ما موقع الجملتين أعنى (مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ) و (لَنْ يَضُرُّوكُمْ) ؟ قلت: هما كلامان واردان على طريق الاستطراد عند

إجراء ذكر أهل الكتاب، كما يقول القائل: وعلى ذكر فلان فإنّ من شأنه كيت وكيت، ولذلك جاءا من غير عاطف[١].

التأصيل والتحليل :

الاستئناف لغة هو أخذ الشيء من مبتداه، وتدور تلك المادة في المعاجم في فلك هذا المعنى ، يقول الخليل : " بعير أنوف أي يساق بأنفه، وفي الحديث : " إن المؤمن كالبعير الأنِف، حيثما قيد انقاد، والأنَف : الحمية، ورجل حمي الأنف ، أي يأنف أن يضام، والأُنف من المرعى، والمسالك والمشارب : ما لم يسبق إليه ... وهو أول ما يبتدأ به من كل شيء من الأمر والكلام"[٢] و زاد الجوهري قوله إن التأنيف : تحديد طرف كل شيء [٣]، والاستئناف عند النحاة بدء جملة جديدة انفصلت عما قبلها إعرابا لا معنى، و تعدّ الواو أو الفاء هنا حرفي استئناف يعطفان الجمل لا المفردات، ونظير ذلك قول الله –تعالى– : " إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ، وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ، وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ، وَاللَّـهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (٢٧١) {البقرة ٢٧١}، فجملة ويكفر عنكم جملة مستأنفة انفصلت عما قبلها وانفتق رتق الجملتين إعرابها ، فحرف العطف هنا ليس للإشراك وإنما كما أفاد الفارسي : " لعطف جملة على جملة "". [٤]

والعرب كانت تستأنف بالواو والفاء ، وأحيانا (ثم) ، جاء في شرح التسهيل : " والعرب تستأنف بـ (ثم) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول من ذلك أن يقول الرجل : قد أعطيتك ألفا ، ثم أعطيتك قبل ذلك مالا، فتكون (ثم)

---

(١) الكشاف ١/٤٠٠ .

(٢) كتاب العين، للخليل ١٥٧٦ (أنف) .

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ١٣٣٣/٤(أنف) .

(٤) الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، ٢٩٩/٢.

عطفا على خبر المخبر ، كأنك قلت: أخبرك أني أعطيتك اليوم، ثم أخبرك أني أعطيتك أمس".[1]، والجملة المستأنفة قد تكون ابتداء، كأوائل السور في التنزيل، أو داخل الكلام، بانفصالها عما سبقها، كقولك مثلا: حضر فلان المؤتمر، أبقاه الله !، ولا يفوت عن نحوي، ولا تندّ عن معرفته المثل المشهور الشائع والذائع : لا تأكل السمك وتشربُ اللبن برفع الفعل تشرب، باعتبارها مستأنفة، وفيها إباحة الشرب دون أكل السمك، وقد تكون الجملة المستأنفة فعلية كما ذكرنا آنفا، أو اسمية كما في قوله : " يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ" (آل عمران ١٥٤) فقوله – تعالى– (وطائفة) مستأنف لا يدخل في حكم ما قبلها ولا يتشارك فيه، ولا يقع تحت مظلة حكمه الدائر في فلك المضارع (يغشى) المسند لطائفة الأولى، ومما ورد من ذلك في شعر العرب قول الحطيئة :

ألَمْ تسألِ الربْع القواءَ فتنطقُ ∴ وهل تخْبرنْكَ اليومَ بيداء سملقُ[2]

أما المفسرون من النحاة و ألفافهم، أمثال العكبري فيرى أن (ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ)، مُسْتَأْنَفٌ، ثم راح يتسبّب فجعل ذلك دلالة على أَنَّ اللَّهَ لَا يَنْصُرُهُمْ قَاتَلُوا أَوْ لَمْ يُقَاتِلُوا، وثرّب على من قال إن الجزم منع هنا ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ يَقَعُ عَقِيبَ الْمَشْرُوطِ ؛ وَثُمَّ لِلتَّرَاخِي ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تَصْلُحْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى

(١) شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢١٤/٣ و راجع أيضا الواو والفاء وثم في القرآن الكريم ، دراسة نحوية دلالية إحصائية، صفاء عبد الله حردان، ٧٤ .

(٢) البيت من الطويل وهو في ديوان جميل بثينة١٣٧، و انظر أيضا الكتاب ٣٧/٣ ، والمفصل ٣٢٩/١ ، و شرح شذور الذهب ١/ ٣٨٨ ، و الهمع ٣٨٨/٢ .

الْجَوَابِ كَالْجَوَابِ، وَخطّأ هذا التعليل ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي مِثْلِهِ قَدْ جَاءَ فِي قَوْلِهِ (ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [مُحَمَّدٍ: ٣٨] (١).

ومثل ذلك ألمع إليه أبو حيان، فقال :

"ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ: هَذَا اسْتِئْنَافُ إِخْبَارٍ أَنَّهُمْ لَا يُنْصَرُونَ أَبَدًا. وَلَمْ يُشْرَكْ فِي الْجَزَاءِ فَيُجْزَمُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُرَتَّبًا عَلَى الشَّرْطِ، بَلِ التَّوْلِيَةُ مُتَرَتِّبَةٌ عَلَى الْمُقَاتَلَةِ. وَالنَّصْرُ مَنْفِيٌّ عَنْهُمْ أَبَدًا سَوَاءٌ قَاتَلُوا أَمْ لَمْ يُقَاتِلُوا، إِذْ مَنْعُ النَّصْرِ سَبَبُهُ الْكُفْرُ. فَهِيَ جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، كَمَا أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى. وَلَيْسَ امْتِنَاعُ الْجَزْمِ لِأَجْلِهِمْ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ زَعَمَ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ يَقَعُ عَقِيبَ الْمَشْرُوطِ. فَالْإِخْبَارُ بِتَوَلِّيهِمْ فِي الْقِتَالِ وَخِذْلَانِهِمْ وَالظَّفْرِ بِهِمْ أَبْهَجُ وَأَسَرُّ لِلنَّفْسِ (٢).

بينما أربى صاحب الدر المصون في قسوته وتثريبه كقرواه، وهجيراه في النقد على من ادّعى أن العطف لا يجوز لوجود (ثُمَّ) للتراخي، ووصف من قال ذلك بأنه زعم تنمحي به صفة التحصيل عن صاحبه، تراه يقول: " وزعم بعضُ مَنْ لا تحصيلَ له أن المعطوف على جوابِ الشرط ب «ثم» لا يجوزُ جَزْمُه البتةَ (بالقطع أرجح)، قال: «لأنَّ المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ، وجوابُ الشرطِ يقع بعدَه وعقيبَه، و» ثم «تقتضي التراخيَ فكيف يُتَصَوَّرُ وقوعُه عقيبَ الشرط؟ فلذلك لم يُجْزَم مع» ثم «. وهذا فاسدٌ جداً لقوله تعالى: {وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يكونوا أَمْثَالَكُم} [محمد: ٣٨] ف» لا يكونوا «مجزومٌ نسقاً على» يستبدل «الواقعِ جواباً للشرط والعاطفُ» ثم «. و» الأدبارَ «مفعولٌ ثانٍ ليولُّوكم، لأنه تعدَّى بالتضعيف إلى

(١) التبيان ١/ ٢٨٥ .

(٢) البحر المحيط ٣/ ٣٠٤ .

مفعول آخرَ[1]، و صفوة القول، إن جملة (ثم لا ينصرون) تأسست على الاستئناف باعتبارها جملة جديدة، لا تقع تحت مظلة الحكم قبلها، ليكون انتفاء النصر غير مرتبط بكونهم قاتلوا أم لم يقاتلوا، وهذا يصيب النجعة في المعنى المراد، وفيه توكيد البشرى للمؤمنين، وليس الاستئناف مردّه وجود التراخي بالأداة (ثم) لأن القرآن عطف بها ولم يستأنف في مواضع أخرى.

(١) الدر المصون ٣/ ٣٥٢ .

الفنقلة السابعة

(التضمين في الفعل)

قال الله -تعالى- : (" وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ (١١٥)" آل عمران ١١٥)

قال الزمخشري :

" فإن قلت: لم عدَّى إلى مفعولين. وشكر وكفر لا يتعديان إلا إلى واحد، تقول شكر النعمة وكفرها؟ قلت: ضمن معنى الحرمان، فكأنه قيل: فلن تحرموه بمعنى فلن تحرموا جزاءه. وقرئ يفعلوا، ويكفروه، بالياء والتاء وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ بشارة للمتقين بجزيل الثواب، ودلالة على أنه لا يفوز عنده إلا أهل التقوى ".[1].

التأصيل و التحليل :

يطلق مصطلح التضمين عند النحاة على إشراب الشيء معنى شيء آخر، فيكون مثله لكنه لا ينقاس عليه دائما، و يحدث التضمين في الاسم – مثلا – ليضاف لمعناه في سياقه معنى اسم آخر، و نظير ذلك قول الله – تعالى- :" حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق" فقد وردت (حقيق) هنا بمعنى حريص فأخذت معناها وما يترتب عليها ، وتنداح الدائرة لتشمل الأفعال، فيأخذ الفعل معنى فعل آخر، ويتعدى بحرفه كما يتعدى الفعل المقيس عليه و المنتقل إليه سواء بسواء، ومنه قول الله – تعالى- : " عينا يشربُ بها عباد الله " فيشرب هنا بمعنى يروى

(١) الكشاف ٤٠٢/١، و قد قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر وَابْن عَامر بِالتَّاءِ وَكَانَ أَبُو عَمْرو لَا يُبَالِي كَيفَ قرأهما بِالْيَاءِ أَو بِالتَّاءِ، وَقَالَ عَليّ بن نصر عَن هرون عَن أبي عَمْرو بِالْيَاءِ وَلم يذكر التَّاء، وَكَانَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ وَحَفْص عَن عَاصِم يقرءونهما بِالْيَاءِ ، راجع كتاب السبعة في القراءات ٣١٥/١ .

يقول ابن جني : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله –عز اسمه: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} (البقرة ١٨٧) وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ"إلى" مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه" .(١)

ويورد صاحب نتائج الفِكر في تعليقه على قوله – تعالى– : " فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ(143) (الصافات ١٤٣) : " المسبحين) ، أي: المصلين. فإذا ثبت ذلك وأردت التسبيح المجرد فلا معنى للباء، لأنه لا يتعدى بحرف جر، لا تقول: " سبحت بالله ". وإذا أردت التضمين لمعنى الصلاة دخلت " الباء " تنبيهاً على ذلك المعنى، فنقول: " سبح باسم ربك ".كما تقول: " صل باسم ربك "، أي: مفتتحاً باسمه، وكذلك أيضاً دخلت اللام في قوله تعالى: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ)؛ لأنه أراد التسبيح الذي هو السجود والطاعة، كما قال الله تعالى: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) (٢)، وفي الجنى الداني، بصدد قوله تعالى : "وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (١٩٥) (البقرة ١٩٥) ذكر أن تلقوا هنا بمعنى تفضوا (٣)، وعلى هذا فالفعل في العربية لازم ومتعد، واللازم ما لا ينصب مفعولا وما لا يتعدى بنفسه، والمتعدي ما تعدى للمفعول به بنفسه، وقد نجد أفعالا لازمة لها مفاعيل، فيفسرها النحاة على أنها

(١) الخصائص، لابن جني ٣١٠/٢ .

(٢) نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ٣٦/١ .

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ٥٢/١ .

منصوبة على نزع الخافض، بناء على معنى الفعل ؛كما في قوله تعالى: ("لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ" الأعراف ١٦)، إذ الأصل عندهم: على صراطك المستقيم [١]، ويقرر بعض النحاة أن الفعل إذا استُعْمل "متعدياً بنفسه تارةً، وبحرف جرٍّ تارةً أخرى، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهوراً، قيل فيه: متعدٍّ بوجهين، ولم يُحْكم بتقدير الحرف عند سقوطه، ولا بزيادته عند ثبوته، نحو: شَكَرْتُهُ، وشَكَرْتُ لَهُ"[٢]، ومن هنا فإن الفعل ينتقل من لزوميته أحيانا إلى تعديه كونه تضمن معنى فعل آخر ، وهذا واضح في المثال المسوق موضع الشاهد القرآني كما يرى الزمخشري؛ إذ رأى أن يكفروه هنا بمعنى يُحرموه؛ لذا تعدى الفعل واتصل به هاء الغائب الواقعة مفعولا به وقبلها واو الجماعة الواقعة نائب فاعل في محل رفع ، وفسرها الطبري بـ "فَلَنْ يَكْفُرُكُمُوهُ رَبُّكُمْ [٣] وابن أبي حاتم : (فَلَنْ يُظْلَمُوهُ [٤]، : والماتريدي ، قال بأنه لن يرد ذلك عليكم؛ بل يقبل؛ بل تجزون به في الآخرة [٥]، ويطول بنا الأمر إن تقصينا أقوال كل المفسرين، وهي قريبة من قريب متحدة الهدف، مترافقة الغاية في محاولتها تضمين الفعل (يكفر) معنى فعل آخر وإشرابه فعلا متعديا لمفعولين حتى لو اختلفت مشاربهم وتنوعت في الاختيار، فإنها توافقت هدفا واتحدت فكرة، على أنَّ أبا حيان تسرّح ففصّل، وانظر إليه تلفه يقول : " وَكَفَرَ: يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، يُقَالُ: كَفَرَ النِّعْمَةَ، وَهُنَا ضَمَّنَ مَعْنَى حَرَمَ، أَيْ: فَلَنْ تُحْرَمُوا ثَوَابَهُ، وَلَمَّا جَاءَ وَصْفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢-١٤٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢-٤٩. .

(٣) تفسير الطبري، ٧٠٠/٥ .

(٤) تفير أبي حاتم،٧٤٠/٣ .

(٥) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، ٤٥٩/٢ .

شَكُورٌ فِي مَعْنَى تَوْفِيَةِ الثَّوَابِ، نَفَى عَنْهُ تَعَالَى نَقِيضَ الشُّكْرِ وَهُوَ كُفْرُ الثَّوَابِ، أَيْ حِرْمَانُهُ" (١)، وتبعه في ذلك صاحب البحر المديد (٢).

إن فقهاء اللغة حين لجؤوا إلى التضمين، تضمين الفعل معنى فعل آخر، كانوا على علم ودراية واسعين بدقة تلك التراكيب ودقائق أسرارها، ودعوة لسبر أغوارها، وقدح العقل في إمعان النظر والتأمل والتبصر، وبنظرة المتبصر – على سبيل المثال – قوله تعالى " عينا يشرب بها عباد الله " سالفة الذكر (تحذف وتوضع ثلاث نقاط) ، فإن الفعل يشرب هنا ضمن معنى يروي ليتعدى بالباء، فيكون في ذلك دليل على الفعلين، أحدهما بالتصريح، والآخر بالتضمين، وقريب من ذلك ما ساقه ابن القيم فيمن قال في السحاب: «شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ حَتَّى رَوِينَ، ثُمَّ تَرَفَّعْنَ وَصَعِدْنَ»، وهذا أحسن من أن يقال: يشرب منها، فإنه لا دلالة فيه على الريِّ، وأن يقال: يروى بها لأنه لا يدلُّ على الشرب بصريحه بل باللزوم، فإذا قال: يشرب بها دلَّ على الشرب بصريحه وعلى الريِّ بخلاف الباء؛ فتأمَّلْه! ومن هذا قوله تعالى :﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ﴾(الحج: ٢٥) وفعلُ الإرادة لا يتعدَّى بالباء، ولكن ضُمِّن معنى يهمُّ فيه بكذا وهو أبلغ من الإرادة، فكان في ذكر الباء إشارةٌ إلى استحقاق العذاب عند الإرادة وإن لم تكن جازمةً(٣)، وبالنظر للفعل يكفروه ، بما ضمن معنى فعل آخر راحت قرائح المفسرين تذهب فيه كل مذهب، فتعدد المعنى بالفعل الصريح وصنوه الذي ضمّنه، فاكتنز المعنى من ناحية (تحذف؛ لأنك لم تذكر الناحية الأخرى) بلفظ واحد ، كما شاكل اللفظ ذلك ذكر الفعل (يهدون) قبله، فبات اللفظ مشاكلا ، ومعناه متعدد، فسبحان من هذا كلامه! .

(١) البحر المحيط ٣١٣/٣ .

(٢) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، للفاسي الصوفي ٣٩٦/١ .

(٣) السابق نفسه .

الفنقلة الثامنة

حذف المفعول به الأول

قال –تعالى- :

" وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩) (آل عمران ١٦٩)

نص الزمخشري :

" وَلا تَحْسَبَنَّ الخطاب لرسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم أو لكل أحد. وقرئ بالياء على:

ولا يحسبنّ رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، أو ولا يحسبنّ حاسب. ويجوز أن يكون الَّذِينَ قُتِلُوا فاعلا، ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا، أى ولا يحسبنّ الذين قتلوا أنفسهم أمواتا. فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأوّل؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله أَحْياءٌ والمعنى: هم أحياء لدلالة الكلام عليهما. وقرئ: ولا تحسبنّ بفتح السين، وقتلوا بالتشديد. وأحياء بالنصب على معنى: بل احسبهم أحياء، (عِنْدَ رَبِّهِمْ): مقرّبون عنده ذوو زلفى، كقوله: (فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ) [(١)].

التأصيل والتحليل :

قرأ الجمهور ولا تحسبنّ بالتاء، في قوله – تعالى – (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله" (آل عمران/ ١٦٩) مخففة التاء إلا ابن عامر فإنّه قرأ: قتلوا مشدّدة التاء، وقال أبو علي: وجه من قرأ قتلوا بالتخفيف أنّ التخفيف يصلح للكثير والقليل، تقول: قتلت القوم فيصلح، التخفيف للكثرة، وضربت زيدا ضربة، فيصلح

(١) بدائع الفوائد ٢/٢٠، وانظر معاني القراءات ١/٢٨٢. .

للقلّة. ووجه التّثقيل أنّ المقتولين كثرة فحسن التثقيل، كما قال: مفتحة لهم الأبواب (ص٥٠) وفعّل يختص به الكثير دون القليل[١]. فإن الحذف إنما يكون أفصح حيث لا يكون أصله المبتدأ والخبر، أما إذا كان أصله ذلك كأحد مفعولي «ظن» فإن مذهب البصريين أن يذكر مؤخرا، والحق أن الحذف جائز أما كونه الأفصح فليس هو المشهور[٢].

هذا، والزمخشري هنا في تقديره حذف المفعول به الأول على أساس أن الجملة: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا بتقديم الضمير على العائد عليهم، قياسا على أن المفعول به الأول يجوز حذفه كونه في الأساس مبتدأ، لكنّ الإشكالية هنا هو عود الضمير على متأخر، وهو ما رفضه أبو حيان وردّه عليه، ولم يأخذ بأخْذته؛ إذ قال: "وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَا تَحْسَبَنَّهُمُ الَّذِينَ قُتِلُوا أَمْوَاتًا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُضْمَرِ عَلَى مُفَسِّرِهِ". [٣]

هذا، ولم يكتف أبو حيان بذكر اعتراضه، بل تسرَّح به الحديث لبيان أوجه حذف المفعولين أو أحدهما لظن وأخواتها التي منها حسب موضع الشاهد، وَهُوَ مَحْصُورٌ فِي أَمَاكِنَ لَا تَتَعَدَّى وَهِيَ بَابُ: رُبَّ بِلَا خِلَافٍ، نَحْوَ: رُبَّهُ رَجُلًا أَكْرَمْتُهُ، وَبَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ فِي نَحْوِ: نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَبَابُ التَّنَازُعِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ فِي نَحْوِ: ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ، وَضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَجْهُولِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ نَحْوَ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَبَابُ الْبَدَلِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ

(١) الحجة لأبي علي الفارسي ٣/ ٩٨،

(٢) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» ، ١٥٢٧/٣ .

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٤١٥/٣ .

بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ، وَزَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنْ يَكُونَ الظَّاهِرُ الْمُفَسَّرُ خَبَرًا لِلضَّمِيرِ" [١].

والحقيقة أن هناك خلافا بين النحاة في حذف مفعولي ظن و أخواتها أو أحدهما، ومنهم من رأى جواز الحذف لدليل بوجود قرينة ، وإلا جيء به اسما ظاهرا كما قال الجمهور. [٢]

كما أن الحذف اختصارًا أيضا فيه خلاف؛ فالمنع مذهب ابن ملكون والجواز مذهب الجمهور، وقد رد الجمهور منصب ابن ملكون قياسًا على جواز حذف خبر "كان" وورود الحذف شعرًا ونثرًا وفي الفصيح من كتاب الله تعالى، قال الأشموني: "وأما حذفهما لدليل ويسمى اختصارًا فجائز إجماعًا نحو: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}ومن ذلك والمحذوف الأول: قوله تعالى: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ} (آل عمران: ١٨٠) في قراءة: (يحسبن) بالياء آخر الحروف، أي: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا .[٣]

والذي يرتئيه البحث هو جواز الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري من حذف المفعول به الأول ما دام له وجه في العربية وإن كان عزيزا فلا يجوز أن نثرّب على ما ذهب إليه أو نرفضه.

الفنقلة التاسعة

(١) البحر المحيط ٣/٤١٥ .

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع٢ للسيوطي/١٢٢.

(٣) ينظر المقاصد النحوية و كذا شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٢/ ٣٥)، والتصريح (١/ ٢٦٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٧٢، ٧٣)، وشرح شذور الذهب (٣٧٧، ٣٧٨) .

التوجيه الإعرابي لقوله تعالى : (أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ)

قال –تعالى- : " وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ" (١٧٨) .

نص الزمخشري :

" أَنَّما نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ بدل منه [أي: من الذين كفروا]: أى ولا تحسبنّ أنّ ما نملي للكافرين خير لهم، و «أن» مع ما في حيزه ينوب عن المفعولين، كقوله: أم تحسب أنّ أكثرهم يسمعون، وما مصدرية، بمعنى: ولا تحسبنّ أنّ إملاءنا خير... فإن قلت: كيف صحّ مجيء البدل ولم يذكر إلا أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد؟ قلت: صحّ ذلك من حيث أنّ التعويل على البدل والمبدل منه في حكم المُنحَّى: ألا تراك تقول:

جعلت متاعك بعضه فوق بعض، مع امتناع سكوتك على متاعك. ويجوز أن يقدّر مضاف محذوف على: ولا تحسبنّ الذين كفروا أصحاب أن الإملاء خير لأنفسهم. أو ولا تحسبنّ حال الذين كفروا أن الإملاء خير لأنفسهم. وهو فيمن قرأ بالياء رفع، والفعل متعلق بأن وما في حيزه.. والمعنى: ولا تحسبنّ أن الإملاء خير لهم من منعهم أو قطع آجالهم " [(١)].

التحليل والتأصيل :

اختلفت القراءة في السورة في الفعل يَحْسَب؛ فقد " قرأ نافع وابن عامر ولا يحسبن الذين كفروا (آل عمران/ ١٧٨) بالياء، وقرأ حمزة: ولا تحسبن الذين كفروا بالتاء، وقرأ عاصم والكسائي بالياء ولا يحسبن الذين كفروا غير أنّ عاصما فتح

(١) الكشاف للزمخشري ١/ ٤٤٣.

السين وكسرها الكسائي، قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبي عمرو، ولا يحسبن الذين كفروا [1].

وعلى هذا فهنا في الآية مناط الدراسة خمس قراءات، في قوله تعالى: (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الذين كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي) :

١. قرأ الجمهور «يَحْسَبَنَّ» بالغيبة: ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي لهم ...

٢- قرأ حمزة بالخطاب: " ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي لهم ... "

٣- حكى الزجاج عن خلقٍ كثير كقراءةِ حمزة إلا أنَّهم كسروا «إنما» ونصبوا «خيراً» وأنكرها ابن مجاهد: " ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم خيرا لأنفسهم إنما نملي لهم ..."

٤- قرأ يحيى بن وثاب بالغيبة وكسر «إنما»: ولا يحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي لهم ..."

٥- حكى عنه الزمخشري أيضاً أنه قرأ بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغَيْبة ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم خيرا لأنفسهم أنما نملي لهم ..." [2].

إن المتبصر ما ساقه الزمخشري في توجيه إعراب (أنما نملي لهم) يرى أنه اختار أن تكون بدلا، وأن أصل الكلام : ولا تحسبن الذين كفروا، ولا تحسبن أنما نملي للكافرين خير، على اعتبار أنّ (أنّ) وما في حوزتها سدّ مسد مفعولي (

(١) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي٣/١٠١ .

(٢) انظر الكشاف للزمخشري ١/ ٤٤٣ ، و الدر المصون للسمين الحلبي٣/ ٤٩٧ .

تحسب) الثانية، ولا يضير حذف المفعول الثاني للفعل تحسبن الأول ومفعولها الأول المذكور هو (الذين)، كما عدّ (ما) هنا مصدرية بمعنى : ولا تحسبن حال الذين كفروا أن الإملاء خير.

والمتتبع أقوال النحاة والمفسرين يلفي الزمخشري مسبوقا في تناول هذه الآية وتوجيهها والوقوف عليها من قِبَل الفراء في معاني القرآن والزجاج في معاني القرآن وإعرابه، و أبي عبيدة صاحب مجاز القرآن، والطبري في تفسيره، والنحاس في إعرابه، ومكي في مشكل إعراب القرآن، إلا أنهم لم يفصّلوا القول فيها مثلما وقف عليها الزمخشري، ففاتهم بعض مما ذكر، وعرّجوا على بعض ما فاته، فقد قال الفراء مختارا أن تكون (أنّما نملي لهم) بدلا : " قد قرأها بعضهم « ولا تحسبن الذين كفرا أنما» بالتاء والفتح على التكرير: لا تحسبنهم لا تحسبن أنما نملي لهم" [(١)]،، وقد ظهر تأثر الزمخشري بهذا في توجيه قراءة (ولا تحسبن) بالتاء.

أما أبو عبيدة فقد ألمع إلى فتح همزة إنّ في (أنما نملي لهم) على أساس الفعل يحسبن بأن " ألف «أن» مفتوحة، لأن «يحسبن» قد عملت فيها، «وما» : فى هذا الموضع بمعنى «الذي» فهو اسم . [(٢)]

وقد علل الطبري فتح الألف من "أنما"، على إرادة تكرير تحسبن على "أنما"، كأنه قصد إلى أنّ معنى الكلام: ولا تحسبن، يا محمد أنت، الذين كفروا، لا تحسبن أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم، كما قال جل ثناؤه: (فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً) (سورة محمد: ١٨) بتأويل: هل ينظرون إلا الساعة، هل ينظرون إلا

(١) معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١ .

(٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ١٠٨ .

أن تأتيهم بغتة. وذلك وإن كان وجهًا جائزًا في العربية، فوجه كلام العرب ما وصفنا قبل[١]. وهو الذي ذهب إليه الفراء ومن بعده الزمخشري .

ويخالفهم في ذلك الزجاج الذي يرى جواز كسر همزة إنَّ مع (ولا يحسبنّ) نقلا عن أبي العباس محمد بن يزيد، وأفاد بوجوب كسرها عند البصريين لمن قرأ (ولا تحسبنّ)، فأفاد بقوله: " ويصح الكسر مع الياء (ولا يحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم) بكسر إنَّ. وهو جائز على قبحه، لأن الحسبان ليس بفعل حقيقي فهو يبطل عمله مع أن، كما يبطل مع اللام، تقول حسبت لَعَبْدُ اللَّه منطلق. .و من قرأ (ولا تحسبن الذين كفروا) لم يجز له، عند البصريين إلا كسر(إن) المعنى: لا تحسبن الذين كفروا، إملاؤُنا خير لهم ودخلت أن مؤَكدة إذا فتحت (أن) صار المعنى ولا تحسبن الذين كفروا إملاءنا قال أبو إسحاق وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من الذين، المعنى لا تحسبن إملاءَنا للذين كفروا خيراً لهم وقد قرأ بها خلق كثير. [٢]

أما النحاس فقد ألمع إلى أن حمزة قرأ بالتاء (ولا تحسبن) ، وزعم أبو حاتم: أنه لحن لا يجوز وتابعه على ذلك جماعة، وقرأ يحيى بن وثاب أَنَّما نُمْلِي لَهُمْ بكسر «إن» فيهما جميعا. قال أبو حاتم: وسمعت الأخفش يذكر كسر «إن» يحتجّ به لأهل القدر لأنه كان منهم ويجعله على التقديم والتأخير أي ولا يحسبنّ الذين كفروا إنما نملي لهم ليزدادوا إثما إنما نملي لهم خير لأنفسهم. [٣]

(١) جامع البيان في تأويل القرآن ٤٢١/٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه٤٩٠/١ .

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس ١٩٠/١ .

ويرى مكي في مشكله أنّ مَا فِي إِنَّمَا بِمَعْنى الَّذِي وَالْهَاء محذوفة من نملي هَذَا على قِرَاءَة من قَرَأَ بِالْيَاء وَخير خبر أَن وإن شِئْت جعلت مَا ونملي مصدرا فَلَا تضمر هَاء تَقْدِيره وَلَا يَحسبن الَّذين كفرُوا أَن الْإِمْلَاء خير لَهُم" (١).

وقد ذهب ابن عطية مذهب من سبقه من المفسرين (٢).

وذكر العكبري أن يحسبن لمن يَقرأ بِالْيَاءِ وفَاعِلُهُ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَأَمَّا الْمَفْعُولَانِ فَالْقَائِمُ مَقَامَهُمَا قَوْلُهُ «أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ» فَإِنَّ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ تَسُدُّ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ(٣). وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: نَافِعًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَفِي «مَا» وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: هِيَ بِمَعْنَى الَّذِي(٤).

وَالثَّانِي: مَصْدَرِيَّةٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَافَّةً وَلَا زَائِدَةً، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَانْتَصَبَ خَيْرٌ بِنُمْلِي، وَاحْتَاجَتْ أَنَّ إِلَى خَبَرٍ، إِذَا كَانَتْ مَا زَائِدَةً، أَوْ قُدِّرَ الْفِعْلُ يَلِيهَا، وَكِلَاهُمَا مُمْتَنِعٌ. وَقَرَأَ حَمْزَةُ (تَحْسَبَنَّ) : بِالتَّاءِ عَلَى الْخِطَابِ لِلنَّبِيِّ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَفِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا : الْجُمْلَةُ مِنْ أَنْ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَحْذُوفٌ أُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَحْسَبَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا. وَقَوْلُهُ: أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ بَدَلٌ مِنَ الْمُضَافِ الْمَحْذُوفِ وَالْجُمْلَةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَحْسَبَنَّ أَنَّ إِمْلَاءَ الَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرٌ

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١٨٠ .

(٢) المحرر الوجيز لابن عطية ١/ ٥٤٤ .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٠ . .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤١ .

لِأَنْفُسِهِمْ وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ أَنَّ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بَدَلًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بَدَلَ الِاشْتِمَالِ وَالْجُمْلَةُ سَدَّتْ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ (١).

أما الإشكال هنا فهو في قراءة (و لا يحسبنّ) بالياء ، فعلى حين يرى سيبويه أن (أنما نملي لهم خير) سدت مسد المفعولين، في حين يرى الأخفش أن (أنما نملي لهم) مفعول به أول و المفعول به الثاني محذوف تقديره (نافعا)، ويرى أبو حيان :أن الأوجه في توجيه قراءة حمزة هي التَّكْرِيرُ وَالتَّأْكِيدُ. التَّقْدِيرُ: وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَلَا تَحْسَبَنَّ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ. وهو نفس ما ذهب إليه الفراء والنحاس ومكي.

وَقَدْ أَشْبَعْنَا الْكَلَامَ فِي حَذْفِ أَحَدِ مَفْعُولَيْ ظَنَّ اخْتِصَارًا فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي قَوْلِهِ: وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً" إِنَّ تَقْدِيرَهُ: وَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ. وَذَكَرْنَا هُنَاكَ أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ مَلْكُونَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَأَنَّ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ الْجَوَازُ لَكِنَّهُ عَزِيزٌ جِدًّا بِحَيْثُ لَا يُوجَدُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِلَّا نَادِرًا وَأَنَّ الْقُرْآنَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَزَّهَ عَنْهُ. وَعَلَى الْبَدَلِ خَرَّجَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ، لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ أَنَّهَا بِنَصْبِ خَيْرٍ (٢) .

أما صاحب الدر المصون، فقد استطال في ذكر أوجه تخريج كل وجه من وجوه القراءات السابقة ، و شحذ قريحته في تقصّيها، وقعد لهم كل مرْصد؛ فقد ردّ القول الرافض لحذف المفعول به الثاني و إحلال البدل محله، في قراءة حمزة: ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم، وهو ما ذهب إليه الكسائي والفراء من جواز حذف المفعول به الثاني للفعل (تحسبن)، قال الكسائي والفراء: «وجهُ هذه القراءةِ التكريرُ والتأكيدُ، والتقدير: ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا ولا تحْسَبَنَّ أنما

(١) التبيان للعكبري ٣١٢/١ . .

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٤٣٢/٣ وما بعدها .

نُمْلي» . قال الفراء: «ومثلُه: {هَل يَنظُرُونَ إِلاَّ الساعة أَن تَأْتِيَهُمْ} [الزخرف: ٦٦] أي: ما ينظرون إلاَّ أَنْ تأتِيَهم» انتهى، وفي سياق ردّه على من رد هذا قال: وهذا الردُّ ليس بشيءٍ، لأنَّ الممنوعَ إنما هو حَذْفُ الاقتصارِ(١)، وردّ أيضا على مّن جعل الذين فاعلا، على اعتبار الكلام (ولا تحسبن القوم الذين)، ورأى أن العبرة بالملفوظ ، والذين هنا ملحقة بجمع المذكر السالم، ومن ثَمَّ لا يجوز تأنيث فعله(٢)، ويرى البحث جواز التوجيهات النحوية للقراءات الخمس إلا ما كان من تقديرات تصطدم والقاعدة النحوية كهذا الأخير من حيث هو هو ، فلا داعي لتقدير لفظ القوم، وجعل الذين صفة له، ومعاملة الفعل على أساس أنه يراعي لفظ القوم المقدّر، قياسا على قوله تعالى : ("كذبت قوم نوح المرسلين" الشعراء ١٠٥) ، لأنّ المعوّل هنا على المنطوق لا المقدّر ، و كذا يردّ البحث ما ارتآه الأخفش من التقديم و التأخير، وجعل أصل الكلام : ولا يحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم ليزدادوا إثما ، أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم، فقد جعل جملة أنما نملي لهم خير لأنفسهم جملة اعتراضية بين مفعولي تحسبنّ ، فصار الكلام ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم ليزدادوا إثما إنما نملي لهم خيرا لأنفسهم، بما يتوافق مع معتقد القدرية، يقول أبو حاتم : " قال أبو حاتم: " سمعت الأخفش يذكر فتحَ «أَنَّ» يحتجُّ بها لأهل القَدَر لأنه كان منهم، ويجعله على التقديمِ والتأخير، كأنه قال: «ولا تَحْسَبَنَّ الذين (كفروا) إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً، أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسِهم» (٣)

.

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٤٩٧/٣ .

(٢) السابق ٤٩٧/٣ .

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم٨٢٣/٣ .

الخاتمة

أهم ما توصل إليه البحث من نتائج :

١. كان الفراء أول من ابتدع افتراض المسائل في النحو عن طريق الفنقلات.

٢. سار الزمخشري من بعد الفراء على سننه، واقتفى أثارته، لكنه زاد وأربى، وفصّل وشعّب، وتناول من المسائل ما لم تصل إليه قريحة الفراء .

٣. قعد المفسرون من النحاة للزمخشري في فنقلاته كل مرصد، خصوصا أبا حيّان الذي أكثر من تخطئته، و تأطم عليه، وكانت له آيبته ومرجعه في ذلك، على عكس السمين الحلبي في تفسيره الذي أنصف الزمخشري كثيرا .

٤. يسوق الزمخشري غيرَ توجيه نحوي للكلمة، بعد افتراضاته، و يشقق المسألة تشقيقا مردفا ذلك بأدلته

٥. راوح الزمخشري بين آراء البصريين والكوفيين في فنقلاته، ولكلٍّ حجته.

٦. كشفت فنقلات الزمخشري عن عمق تحليله ، وتشقيقه المسائل، و سبر غورها، و كشف مخبآتها.

٧. بلغت عدد الفنقلات النحوية في سورة آل عمران تسع فنقلات متنوعة .

توصية البحث :

أوصي الباحثين بتتبع فنقلات الزمخشري النحوية في تفسيره الكشاف، والوقوف عليها و سبر غورها و تحليلها، خصوصا التي لم تدرس قبلا، إذ إن ذلك يصقّل الباحث، كما أنه يثري المكتبة العربية بعلم جد .

ثبَتٌ بمصادر البحث ومراجعه

١- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد ابن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ٧١٧/٢.

٣- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ٢٩٠/١.

٤- إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ .

٥- اقتران خبر المبتدأ بالفاء، دراسة نحوية تطبيقية في القرآن الكريم للدكتور حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، مجلة معهد الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الخامس.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري،

أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .

٧- البحر المحيط في التفسير ، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ، ٤/ ٥٤.

٨- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد ابن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، الطبعة: ١٤١٩ هـ ، ٣٩٦/١ .

٩- بدائع الفوائد ، المؤلف محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية أبو عبد الله ، المحقق على بن محمد بن عمران، نشر مجمع الفكر الإسلامي ، جدة.

١٠- التبيان في إعراب القرآن، المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، المؤلف : محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ

١٢- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم

(المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة – ١٤١٩ هـ، ٨٢٣/٣ .

١٣- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، المؤلف: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، ٤٥٩/٢.

١٤- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير المؤلف :أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ(تحقيق :أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر :مؤسسة قرطبة – مصر ، الطبعة :الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ٣ / ٢١٤ – ٢١٦.

١٥- توجيه اللمع، المؤلف: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى

: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٧- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٨- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

١٩- الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م. .

٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

٢١- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي ، تحقيق على الجندي ناصف وآخرون ، الهيئة المصرية للكتاب١٩٨٣، ٢/٢٩٩.

٢٢- الحجة للقراء السبعة، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق ، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٢٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، سنة النشر: ١٤١٨ - ١٩٩٧.

٢٤- الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة ٢/٣١٠.

٢٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٢٦- ديوان الخنساء ١٥٥، والتذييل والتكميل و نسب للعجير السلولي، أو زينب بنت الطيرية، ينظر : الهمع ٢/ ٨٥ .

٢٧- ديوان جميل بثينة ، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٩٩٢،١٣٧ (يذكر قبل الخنساء)

٢٨- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون

السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م، ١/ ٢١١.

٢٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

٣٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.

٣١- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا، و طارق السيد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ٣/٢١٤ و راجع أيضا الواو والفاء وثم في القرآن الكريم ، دراسة نحوية دلالية إحصائية، صفاء عبد الله حردان، فلسطين ٢٠٠٨م.

٣٢- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .

٣٣- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٤- شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى.

٣٥- شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.

٣٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٣٧- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم.

٣٨- شرح كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد، المحقق: أحمد حسن مهدلي – علي سيد علي، حالة الفهرسة: غير مفهرس، سنة النشر: ١٤٢٩ – ٢٠٠٨.

٣٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،

الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ١٣٣٣/٤(أنف)، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

٤٠- فتحُ البيان في مقاصد القرآن، المؤلف: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (المتوفى: ١٣٠٧هـ)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، عام النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٤١- كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال ١٥٧٦ (أنف).

٤٢- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (يوضع قبل سابقه) .

٤٣- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو ابن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ، ٣٤٥/١.

٤٤- مجاز القرآن، المؤلف: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ .

٤٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٤٧- مشكل إعراب القرآن، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ، ١٤٠٥، ١/١٥٩.

٤٨- معانى القرآن للأخفش ، المؤلف أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة / هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، ١/٢١٣.

٤٩- معاني القرآن ، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى ١/٢٠٠ ، ١/١٩٩ .

٥٠- معاني القرآن وإعرابه، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ١/٣٩٠.

٥١- معجم القراءات، المؤلف: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للنشر والتوزيع .
٥٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار لفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
٥٣- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ،٨/٢١٦.
٥٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م كذا.
٥٥- المقتصد في المقتصد في شرح التكملة، المؤلف: عبد القاهر الجرجاني، المحقق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، حالة الفهرسة: غير مفهرس، الناشر: جامعة الإمام .محمد بن سعود الإسلامية، سنة النشر: ١٤٢٨ – ٢٠٠٧

٥٦- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م، ٣٦/١ .

٥٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروتز .